مقال مراجعة موضوع : اثر تغير المناخ على حقوق الانسان

م. نهى عبد الخالق احمد الدوري
جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية

Review article on the topic: The impact of climate change on human rights

M. Nuha Abdul Khaliq Ahmed Al-Douri
University of Kirkuk / College of Law and Political Science

المستخلص: تعد قضية تغير المناخ والاثار المترتبة عليها من ابرز قضايا العصر لما ينتج عنها من تداعيات وخيمة على البشرية جمعاء، اذ انها تطال كل المجتمعات والدول وهي من أكبر مهددات الأمن العالمي بالمعنى الواسع، كما يهدد تغير المناخ التمتع الفعلي والكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والحق في تقرير المصير، والحق في السكن، والحق في التنمية والحق في الثقافة...الخ، الامر الذي يفرض على الدول التزاما في نطاق حقوق الإنسان يتمثل بمنع الآثار السلبية المحتملة والمؤكدة لتغير المناخ، وايجاد الحلول الكفيلة بتعويض المتضررين وتوفير سبل العيش والتكيف مع الاوضاع المناخية المتغيرة وما ينتج عنها من آثار مدمرة، كارتفاع درجات الحرارة على كوكب الأرض، والتصحر، والفيضانات، وارتفاع مستوى سطح البحر، وشح المياه، والجفاف، وفقدان التنوع البيولوجي، والظواهر الجوية المتطرفة، واختلال النظم الايكولوجية، فجميعها ظواهر وآثار لا تهدد فقط بتغير البيئة والمناخ للحياة البشرية، بل تهدد الحياة البشرية، وتهدد استمرارية الجنس البشري على كل الكرة الارضية

عرف المشهد الدولي في الآونة الأخيرة اهتماما واسعا بمسألة تغير المناخ، بعد أن أدرجت بوصفها قضايا حديثة إلى دائرة النقاشات في المؤتمرات والمحافل الدولية، اذ باتت هذه الظاهرة قضية محورية تطرح على طاولات النقاش الدولي وحتى الوطني نظرا لعواقبها المتزايدة والمتسارعة، ما نتج عنها هاجس يؤرق أمن الدول ويهدم ما حققته من تنمية وتقدم ، الامر الذي

يتطلب ضرورة البحث عن آليات من لمواجهة هذه الظاهرة و ضمان تنمية الإنسان في واقعه الحالي ومستقبله المنتظر وفق منظور أمني مستدام، فخلال العقود الخمسة الماضية شهدت القارات جميعا تقلبات مناخية كبرى، كانت ولا تزال موضوع للكثير من الدراسات حول حدتها واثارها واستمراريتها، بعد أن تسببت في العديد من الكوارث الطبيعية المدمرة، والتي تزايدت مع اتساع الأنشطة الإنسانية التي اثرت على استقرار النظم البيئية، مما دفع المجتمع الدولي الى بحث ودراسة هذه الظاهرة. والتي تعرف بانها "تغيراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة"[1].

ولقد عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التغير المناخي بأنه "تغير في حالة المناخ والذي يمكن معرفته عبر تغييرات في المعدل أو المتغيِرات في خصائصها والتي تدوم لفترة طويلة عادة لعقود أو أكثر، ويُشير إلى أي تغير في المناخ على مر الزمن، سواء كان ذلك نتيجة للتغيرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري"[2]، ويعرف كذلك بأنه "عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخية للكرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي، بسبب الأنشطة البشرية التي ترفع من حرارة الجو"[3]. هناك مجموعة من العوامل تتحكم و تؤثر بنوعية الطقس و المناخ ، ويعزى إليها التغييرات الحاصلة في المناخ سواء كان محليا أو إقليميا، والتي يمكن تصنيفها الى عوامل طبيعية واخرى بشرية، والتي منها:

[1] المادة 1 من اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغيير المناخ لعام 1992.
[2] االتغيُّر المناخي 2007 "التقرير التجميعي"، تقييم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC ، جامعة كامبريدج، نيويورك، 2007.
[3] د. انجي أحمد عبد الغني مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، بحث منشور في مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثالث، 2019، ص152.

اولا: الظواهر الطبيعية

1- ظاهرة الاحتباس الحراري: ويعرف بانه "هو ارتفاع درجة الحرارة في بيئة الأرض التي نعيش فيها نتيجة تغيير في سريان الطاقة الحرارية بين الأرض والغلاف الجوي المحيط بالأرض وهو ما أصبح واضحاً بعد الثورة الصناعية"[1]، ومن مؤشراته ارتفاع درجات حرارة الأرض عن معدلها الطبيعي، وازدياد غاز ثاني اوكسيد الكربون الذي يعتبر الغاز الأساس المسبب لظاهرة الاحتباس الحراري، فظلا عن زيادة تركيز الميثان إلى ضعف مقدار تركيزه قبل الثورة الصناعية ، كما أصبح تركيز اوكسيد النيتروز في الهواء الجوي أعلى بحوالي 18 % عن تركيزه قبل الثورة الصناعية حسب آخر بيانات منظمة الأرصاد العالمية[2].

2- ظاهرة التصحر: تعد اتساع الأراضي الصحراوية مظهر اخر من مظاهر التدهور البيئي الناجم عن التغيرات الحاصلة في المناخ حيث تقدر الأراضي المهددة بامتداد التصحر اليها ب 42 % من مساحة الأرض وهي مساحة شاسعة يقطنها اكثر من مليار انسان وموزعة على العديد من البلدان النامية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية[3]، ويعرف التصحر " تردي الاراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والانشطة البشرية"[4]، وتتفاقم مشكلة التصحر مع استمرار النشاط البشري المدمر للبيئة من خلال تجريف الأراضي الزراعية وازالة الغابات وامتداد التحضر والزراعة المفرطة التي تنهك الأراضي الزراعية والاكثار من استخدام الأسمدة وهو الامر

[1] عبد الحليم سعد سليمان الدسوقي، التوعية البيئية من مخاطر التغييرات المناخية، كتاب متاح على الموقع الالكتروني https://www.agro-lib.site/2022/06/blog-post_37.html تاريخ الزيارة 2024/8/19.
[2] ينظر للمزيد : ابراهيم بن سليمان الاحيدب، المناخ والحياة دراسة في المناخ التطبيقي، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1423هـ.
[3] بعزيز سعاد و حداق سامية، التغير المناخي وتأثيره على حقوق الانسان، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 ، ص8.
[4] المادة 1 / أ من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994.

الذي تزامن مع تواضع الجهود الدولية الرامية الى الحد من هذه الممارسات وتبني استراتيجيات مشتركة لمواجهة المخاطر الناجمة عن التصحر[1].

3- ثقب الأوزون طبقة الأوزون هي جزء من الغلاف الجوي لكوكب الأرض، والذي يحتوي بشكل مكثف على غاز الأوزون، وهي متمركزة بشكل كبير في الجزء السفلي من طبقة الستراتوسفير من الغلاف الجوي، وهي ذات لون أزرق، ولهذه الطبقة أهمية حيوية بالنسبة لنا فهي تحول دون وصول الموجات البنفسجية القصيرة، بتركيز كبير إلى سطح الأرض، ويؤدي تآكل طبقة الأوزون إلى تسرب الأشعة فوق البنفسجية التي تضر بالكائنات الحية، فتلك الأشعة تؤدي بالإنسان للإصابة بمرض سرطان الجلد، وكذا اختلال جهاز المناعة، وهناك آثار ضارة يمكن ملاحظتها على النباتات الزراعية ومنها الطبيعية كالغابات[2].

4- التلوث : وهو "عبارة عن تغير متعمد عضوي أو تلقائي في شكل البيئة، ناتج عن مخلفات الإنسان، وهو التغير في الوسط الطبيعي على نحو يحمل معه نتائج خطيرة للكائنات الحية"[3]، وتتعدد اشكال التلوث فمنه تلوث الماء والهواء والتربة ...الخ، كما تتعدد وتتباين الاسباب التي تقف وراء التلوث.

ثانيا: الاسباب البشرية: يتأثر الانسان ونشاطه المختلف بالمناخ الا انه استطاع ان يؤثر في المناخ تأثيرا مقصودا وغير مقصود، ويتمثل تأثير الانسان في المناخ بما قام به من اعمال بهدف تلطيف حرارة ورطوبة الجو وسطح الارض، وزيادة الضباب في الجو او تشتيته،

[1] الأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة التصحر 2017، الوثيقة 2/ ICCD/ CRIC(15)، ص3-6.
[2] قايدي سامية، محاضرات في مادة التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم ، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، 2014، ص120.
[3] لقمان بامون، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جريمة التلويث البيئي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012 ، ص 22.

والصناعة والنشاط العمراني...الخ[1]، ومن بين العوامل البشرية التي اثرت في تغير المناخ ما يلي:

1- التلوث بتصاعد ثاني أكسيد الكربون جراء احتراق الوقود بأنواعه كالنفط والغاز الطبيعي والفحم وغيرها، مما يزيد من ارتفاع درجة حرارة الهواء.

2- القطع الجائر للأشجار و الغابات المخزون الاساس للكربون وان قطعها يؤدي لزيادة نسبته بالغلاف الجوي مما يقلل من نسبة الأكسجين المحيط في الجو.

3- الغازات المتصاعدة بسبب تقدم الثروة الصناعية وانتشار المصانع في العالم، إضافة إلى الدخان الصاعد من عوادم السيارات بسبب اعتمادها على الوقود الأحفوري[2].

4- استغلال الوقود الاحفوري بسبب الاعتماد المتزايد على استغلال الطاقة الحفرية التي يعد استخراجها ونقلها وتحويلها السبب الرئيسي في تلوث البيئة وتفاقم انبعاث غازات الاحتباس الحراري [3].

5- الاستهلاك الزائد للموارد: تدهور النظم الطبيعية نتيجة للاستهلاك المفرط وسوء استخدام الموارد الطبيعية فضلا عن الاخفاق في وضع نظام مناسب فيما بين الشعوب والدول، ويؤدي الى انهيار الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للحضارة ، فضلا عن حدوث اثار ومشكلات بيئية سلبية مختلفة[4].

6- التطور التقني: تركت التقنية الحديثة اثرا سلبيا واضحا على المناخ اذ ان التقنيات الحديثة التي تؤمن للإنسان نمطا معينا في الحياة الصناعية المتقدمة قد غيرت

[1] : ابراهيم بن سليمان الاحيدب، مرجع سابق، ص 167-183.
[2] عبد الحليم سعد سليمان الدسوقي، مرجع سابق، ص20-21.
[3] د. سلافة طارق عبد الكريم شعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في اتفاقية تغيير المناخ 1992، اطروحة دكتوراه، كلية القانون ، جامعة بغداد، 2003، ص13.
[4] د. احمد طلحا حسين، التغيرات المناخية وآثارها على حقوق الإنسان في ضوء الاتفاقيات الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 78 ، 2022، ص 217-218.

وما تزال تغير المزيج المتشعب للغازات الموجودة في الارض، ومن هذه التغييرات "الشتاء الحامضي" و"القبة الحرارية" و"فجوة الاوزون" و"حماوة الارض"...الخ وما يمكن ان ينتج عن كل هذا من تأثيرات ليس اقلها ارتفاع مستوى مياه المحيطات[1].

هذه العوامل وغيرها تضافرت لتشكل تداعيا مناخيا شديد الوطئه على الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة، اذ انهم يشعرون بالآثار بشدة ومن المؤكد ان الأزمات المناخية والبيئية الحالية تؤثر على جميع مناحي حياتنا، من صحتنا الجسدية والنفسية إلى غذائنا ومياهنا وسُبل معيشتنا ورغم أن الجميع يتأثر بها، فإن أثرها يكون أشد على المجتمعات الأكثر فقرًا وتهميشًا[2]، حيث تتأثر الحقوق الإنسانية والاجتماعية للأفراد بالتغيرات والظواهر العالمية مثل ظاهرة التغير المناخي التي لم تترك آثار على المجتمع بصفة عامة بل توغلت آثارها وامتدت لتشمل الأفراد والفئات التي قد تضار من هذه التغيرات المناخية، عليه ترتبط حقوق الإنسان ارتباطًا وثيقًا بتغير المناخ بسبب تأثيره ليس على البيئة فحسب، بل على رفاهية الانسان أيضًا، وستستمر آثاره في الازدياد والتردي مع مرور الزمن، وستتسبب بالتخريب للأجيال الحالية والمستقبلية، هذه الاثار يمكن ايجازها بما يلي:

اولا: تغير المناخ والحق في الحياة والصحة: لدينا جميعًا الحق في الحياة والعيش بحرية وأمان، لكن تغير المناخ يهدد حياة وسلامة المليارات من الناس على هذا الكوكب، ويظهر المثال الأشد وضوحًا من خلال الأحداث المتعلقة بالأحوال الجوية البالغة الشدة، مثل: العواصف، والفيضانات، وحرائق الغابات، هناك نحو 250 ألف شخص فقدوا حياتهم بسبب الأعاصير المدارية خلال الفترة من 1980 إلى 2000، وقد أودى إعصار بولاند في الفلبين عام 2013 بحياة 10 آلاف شخص، كذلك ان ارتفاع درجات الحرارة يزيد من حدة الموجات الحارة ويزيد من خطر الإصابة بأمراض الحرارة المسببة للوفاة ويتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى

[1] د. محمد رمضان خولي، التصحر في الوطن العربي، انتهاك الصحراء للأرض عائق في وجه الانماء العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1990، ص30.

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تغير المناخ والنزاعات، متاح على الموقع الالكتروني https://www.icrc.org/ar/law-and-policy/climate-and-conflict، تاريخ الزيارة 2024/8/21.

زيادة الأمراض المعدية والوبائيات مثل الحمى الشديدة وأمراض الطفيليات المنقولة بواسطة البعوض، كما ان زيادة الحرارة وتقلبات الطقس قد تسهم في انتشار الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب، الربو، الحساسية التنفسية، وأمراض الجهاز التنفسي، والسكري، وتؤثر على صحة الأفراد، زيادة على ان الهجرة الناجمة عن تأثيرات المناخ قد تؤدي إلى تحديات صحية، بما في ذلك انتشار الأمراض وتحديات الرعاية الصحية، حيث يصبح الأفراد غير قادرين على الوصول إلى الخدمات الصحية أو الحصول على الرعاية الصحية المناسبة، وتزداد معدلات الإصابات والفقد بين الأفراد كما تزداد معدلات الإصابة بالأمراض نتيجة للاستجابات الطارئة وفقدان المأوى[1].

ثانيا: الحق في الغذاء الكافي: بسبب التغيرات المناخية تفيد التقديرات أن انتاجية المحاصيل ستنخفض مما سيزيد من خطر الجوع وانعدام الأمن الغذائي الذي يعرف بانه "الوسائل والاساليب التي تضعها سلطة الضبط الاداري لضمان توفير الامن الغذائي بشكل مستمر ودائم لضمان استمرار سير المرافق العامة وتوفير الاحتياجات اللازمة للمواد الغذائية ورفع المستوى المعاشي للمواطنين على النحو الذي يحقق الاكتفاء الذاتي للجميع سواء على صعيد المنتوج المحلي ام على صعيد الاستيراد الخارجي" [2]، هذا وان للامن الغذائي تصوران واسع والاخر ضيق ، فحسب التصور الواسع ينبغي انتاج الغذاء الذي يحتاجه السكان داخل الدولة بما يعادل او يفوق الطلب الكلي وهنا يلاحظ بان هذا التصور يمكن ان يكون مرادفا لمفهوم الاكتفاء الذاتي او الكامل للغذاء ، اما التصور الضيق وهو الاكثر قبولا فيشير الى قدرة الدولة بالتعاون مع دول اخرى لتوفير السلع والمواد الغذائية بشكل يضمن الحد الادنى من الاحتياجات بشكل نظامي[3]، فالفقراء اللذين يعيشون في بلدان نامية معرضون بصفة خاصة للتأثر بحكم اعتمادهم المفرط في غذائهم وأرزاقهم على موارد تتأثر بالمناخ، وحسب المقرر الخاص المعني بالحق في

[1] د.خالد السيد حسن، تأثير التغيرات المناخية على حقوق الإنسان، متاح على الموقع الالكتروني https://www.al-jazirah.com/2024/20240310/ar8.htm ، تاريخ الزيارة 2024/8/21.

[2] - ضياء عباس علي، حسين طلال، دور سلطة الضبط الاداري في حماية الامن الغذائي في العراق الاشكاليات والحلول، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص بوقائع المؤتمر الدولي السابع للقضايا القانونية، المجلد 11، 2022، ص322.

[3] غادة حياوي لازم، قراءة في قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم 2لسنة 2022، مجلة كلية القلم الجامعة، المجلد 6، العدد12، 2022، ص380.

الغذاء (جان زيغلر) في تقريره الصادر عام 2008 ، أكد على ازدياد تهديد الأحداث المناخية القاسية لموارد الرزق والأمن الغذائي، مما يتطلب إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمحرومة، وبحسب تقرير اخر صادر عن منظمة الأغدية والزراعة عام 2015 فإنه أربعة من كل خمسة من الفقراء يعيشون في بلدان معرضة للكوارث الطبيعية وذات مستويات عالية من التدهور البيئي. حيث تزداد صعوبة الأحوال المعيشية لأولئك المحرومين بفعل الفيضانات، وموجات الجفاف، والعواصف التي تدمر الأصول، والأراضي، والثروة الحيوانية والمحاصيل، والإمدادات الغذائية، وصعوبة الوصول إلى خدمات الصحة والإصحاح والتعليم، وكلها عوامل تسهم في خلق مشكلة الجوع[1]. ووفقا لتوقعات منظمة الأغذية والزراعة، فإن تغير المناخ قد يسفر عن خفض الناتج الزراعي بنسبة تصل إلى 30 في المائة في إفريقيا و21 في المائة في أسيا، وتمثل الأثار على سبل العيش الزراعية الزيادة الرئيسية في الفقر الناجمة عن تغير المناخ[2]، فكل هذه المعطيات تؤكد أن العالم بات يعيش قاب قوسين أو أدنى من انهيار للأمن الغذائي مما يندر بكارثة إنسانية تلوح في الأفق.

ثالثا: الحق في الماء: عرفت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في الماء بأنه "حق كل فرد في الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويسهل الوصول إليها ماديا وبتكلفة متيسرة لأغراض الاستخدام الشخصي والمنزلي مثل الشرب والطهي والنظافة الشخصية والمنزلية"، ومن المتوقع أن يتزايد فقدان الكتل الجليدية وتقلص الغطاء الثلجي وأن يؤثر ذلك سلبا على توافر المياه لما يزيد عن سدس سكان العالم الذين يتزودون بالمياه المنسابة من ذوبان الثلوج في السلاسل الجبلية، وستؤثر أحداث الطقس القاسية، مثل الجفاف والفيضان، أيضا على الإمدادات بالمياه، وهكذا سيفاقم تغير المناخ الضغوط القائمة على الموارد المائية وسيعقد مشكلة الوصول إلى ماء الشرب المأمون، الذي يحرم منه حاليا ما يقدر بنحو ١,١

[1] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، أثر الكوارث على الزراعة والامن الغذائي لعام 2023 تجنّب الخسائر والحد منها من خلا ل الاستثمار في القدرة على الصمود، 2024، ص11-17.
[2] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، مستقبل الأغذية والزراعة مسارات بديلة إلى عام 2050، www.fao.org/3/I8429EN/i8429en.pdf تاريخ الزيارة 2024/8/21.

مليار شخص في العالم مما يشكل سببا رئيسيا من أسباب الاعتلال والمرض ، وفي هذا الصدد، يتفاعل تغير المناخ مع مجموعة من الأسباب الأخرى التي تضغط على توافر المياه، مثل نمو السكان وتدهور البيئة وسوء إدارة الماء والفقر وانعدام المساواة[1].

رابعا: الحق في السكن: لدينا جميعًا الحق في مستوى معيشة لائق لنا ولأُسرنا، بما في ذلك السكن اللائق، لكن الأحداث المناخية شديدة القساوة المرتبطة بتغير المناخ، مثل الفيضانات، وحرائق الغابات، سبق أن بدأت تدمر منازل الناس وتهجّرهم، كما يمكن للجفاف أن يؤدي إلى تغييرات ضارة كبيرة في البيئة بينما يهدد ارتفاع مستويات مياه البحار منازل الملايين من البشر في المناطق المنخفضة في كافة أرجاء العالم، وبناء على تقرير المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب تهدد أزمة المناخ تهديدا شديدا فرص التمتع بالحق في السكن اللائق في جميع أنحاء العالم، وقد تقوض سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتصدي على غير هدى للأحداث المناخية الحق في السكن اللائق في بعض الاحيان، وتواجه الفئات المهمشة كما تواجه مساكنها خطرا بالغا وتتعرض هذا الفئات لتأثير تغير المناخ مما يستلزم إشراكها في الاستجابات المناخية على جميع المستويات[2]، كما تعد الظواهر الجوية احد الاسباب الرئيسية للتشرد الداخلي الذي تعرض له 28 مليون شخص في عام 2018 وفقا لمرصد التشرد الداخلي[3].

خامسا: الحق في التعليم: قد يكون للتغيير المناخي تأثير سلبي على الفرص التعليمية حيث يعاني العديد من الاطفال في المجتمعات المتضررة من التغير المناخي من صعوبة الوصول الى التعليم بسبب الظروف الاقتصادية والامنية القاسية والنزوح، اذ منعت التغيرات المناخية

[1] الجمعية العامة، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، 2009، ص 10.

[2] د/ أحمد طلحا حسين التغيرات المناخية وآثارها علن حقوق الإنسان في ضوء الاتفاقيات الدولية، بحث منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي- المجلد 78 ، 2022، ص222.

[3] مركز النزوح الداخلي، التقرير العالمي حول النزوح الداخلي ، جنيف، 2019، ص 5.

قرابة 4 ملايين فتاة في الدول منخفضة الدخل وذات الدخل المتوسط من اكمال تعليمهن عام 2021 ومن المتوقع ان يصل الى 5 مليون بحلول 2025[1].

سادسا: الحق في الامن: زادت التغيرات المناخية من حدة التهديدات الأمنية سواءً داخل المجتمعات أم فيما يتعلق بعلاقات الدول بعضها بعضاً، اذ يمكن أن تؤدي التغيرات المناخية المتسارعة إلى تصاعد الصراعات والحروب الداخلية، خاصةً في المناطق الأكثر حرارة وجفافاً، إذ يمكن لهذه الظاهرة أن تؤدي إلى ندرة الغذاء والمياه، ما قد يقود إلى تأجيج الصراعات والحروب الأهلية، وتُعد منطقة الساحل وغرب إفريقيا من بين أكثر المناطق المُعرضة للتأثيرات من هذا النوع، وقد تكون التغيرات المناخية سبباً مباشراً في نزاع أو صراع دولي، وخاصةً في حالات الصراع على الموارد المشتركة أو العابرة للحدود، وهنا تشير التحليلات إلى أن ذوبان الجليد في منطقة القطب الشمالي، نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، قد يفتح الباب أمام صراع كبير بين القوى الكبرى حول السيطرة على الموارد غير المستغلة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن، علاوة على أن ذوبان الجليد يمكن أن يزيد من مساحة التنافس الدولي للسيطرة على طرق تجارة الشحن، ووفقاً لتلك الرؤية فإن الصراع المستقبلي أو ارتفاع وتيرة التنافس في القطب الشمالي، سيكون مدفوعاً في أجزاء كبيرة منه بالتغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة في هذه المنطقة[2].

وبالرغم من تنبه دول العالم المبكر إلى التغير المناخي، حيث ظهرت اولى مؤشراته في سبعينات القرن الماضي، الا انها لم تستجب لها بالشكل المطلوب، حيث كانت الاستجابة دون المأمول الامر الذي ادى الى تدهور سريع جدًا خلال العقدين الماضيين، ومع ذلك لا يمكن انكار الجهود التي بذلت لإبطاء هذه الظاهرة ولعل من أهم هذه الجهود الدولية التي بذلت لمواجهة التغيرات المناخية ما يلي:

[1] د. خالد السيد حسن, التغيرات المناخية العالمية وحقوق الانسان، كتاب الكتروني متاح على الموقع الالكتروني https://foulabook.com/ar/book تاريخ الزيارة 2024/8/21.

[2] مركز المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة، التأثيرات المتبادلة بين الصراعات المسلحة وأزمة المناخ، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8870/ ، تاريخ الزيارة 2024/8/21.

1- مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبيئة البشرية عام 1972: وهو أول مؤتمر عالمي يجعل البيئة قضية رئيسية وقد تمخّض المؤتمر عن إعلان ستوكهولم بشأن البيئة البشرية، الذي وضع القضايا البيئية في مقدمة الاهتمامات الدولية، وكان بداية الحوار بين الدول الصناعية والدول النامية حول الصلة بين النمو الاقتصادي وتلوث الهواء والماء والمحيطات والآبار ورفاه الناس في جميع أنحاء العالم، وقد أثار الإعلان مسألة تغيّر المناخ لأول مرة، محذرًا الحكومات من الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى تغيّر المناخ وتقييم احتمالية وحجم الآثار المناخية، وبناء عليه تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)[1].

2- قمة الأرض 1992 : ويطلق عليها أيضًا قمة ريو نسبة إلى العاصمة البرازيلية التي عقدت فيها القمة عام 1992 ريو دي جانيرو؛ ولا شك أن هذا الحدث يُعد أول تحرك جماعي جدي على مستوى العالم، للتركيز على تأثير أنشطة البشر المختلفة على البيئة، وقد جاءت قمة الأرض ليس فقط لتدق ناقوس الخطر، ولكن أيضًا لتتخذ خطوات عملية وأكثر إلزامية، حيث نتج عنها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي تعد على نطاق واسع الخطوة الأولى في التصدي لمشكلة التغير المناخي[2].

3- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية 1992: تهدف الاتفاقية الإطارية إلى الوصول لاتفاق يؤدي إلى تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي، حيث ينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم البيئية أن تتكيف بصورة

[1] الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، 5-6 يونيو 1972، ستوكهولم، https://2u.pw/nYoEbV2.

[2] الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، 3 – 14 يونيو 1992: https://bit.ly/3AfDBY2

طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، كما يسمح بالمضي قدما في التنمية المستدامة[1].

4- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994: تعد هذه الاتفاقية الأولى والوحيدة التي تحمل طابعا دوليا، وملزما قانونا لمعالجة مشكلة التصحر، وتقوم الاتفاقية على مبادئ الشراكة واللامركزية وتعتبر العمود الفقري لإدارة الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، الهدف من هذه الاتفاقية هو مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا، وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات فعالة على جميع الأصعدة مدعومة بتعاون دولي وترتيبات شراكة، في إطار نهج متكامل منسق مع جدول أعمال القرن 21 بهدف الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة[2].

5- بروتوكول كيوتو 1997: ان أهم ما حققه بروتوكول كيوتو هو تعزيز عدد من السياسات الوطنية وإنشاء آليات مؤسساتية جديدة ومن ثم تعزيز تنمية أنظمة خاصة بضبط الانبعاثات، إلا أنه يعد في المقابل واجهة تحديات منهجية ولم يتمكن من إنشاء نظام عالمي بالكامل[3].

6- اتفاقية باريس 2015: ان الهدف الاساسي لهذه الاتفاقية هو تعزيز الاستجابة العالمية لخطورة تغير المناخ من خلال الحفاظ على مستويات درجات الحرارة العالمية اي اقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية لذلك تضمن الاتفاق عدد من الالتزامات الواجبة على الدول الاعضاء والتي منها تعزيز

[1] انظر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ لعام 1992

[2] بعزيز سعاد، حداق سامية، مرجع سابق، ص72_75.

[3] د.هشام محمد بشير، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجله كليه السياسة والاقتصاد، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، يوليو ٢٠٢٢ ، ص ٣٥٢.

القدرة على تحمل التغير المناخي وحماية النظم الايكولوجية المفيدة والالتزام بزيادة التمويل للعمل المناخي، ووضع خطط عمل وطنية للمناخ بحلول عام 2020.[1]

وفي الختام، فإن التحديات المتنوعة التي تواجه الدول وتؤثر في قدرتها الخاصة بمواجهة آثار التغيرات المناخية، تفرض عليها البحث عن حلول غير تقليدية فاعلة، نظراً لما تعانيه من مشكلات داخلية وخارجية، وذلك من أجل تمكينها من الحصول على الأدوات والإجراءات اللازمة لمساعدتها على مواجهة هذه الآثار، وخاصة الدول النامية والفقيرة، وذلك عبر التوصل لاتفاقات عالمية تكون بمثابة خريطة طريق تعزز قدرات هذه الدول على مواجهة آثار التغيرات المناخية، أو على أقل تقدير مساعدتها على التكيف مع هذه التغيرات خلال السنوات المقبلة.

[1] انظر اتفاقية باريس لعام 2015.